



في عيد العمال : على العمال أن يبنوا بديلهم!

اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان ما زالت مستمرة رغم الإعتصام والإضراب اللذين نظما كصرخة بوجه النواب الذين يعطلون نصاب الجلسة العامة للمجلس. ففي كل مرة يصل فيها البحث حول إلغاء الرسوم والضرائب على صفيحة البنزين يعمد النواب على الهروب من القاعة العامة لفرط النصاب. فلا شك أن الاتحادات ستدعو إلى تحركات أخرى حول مطالبها لوضع حد لتحميل الناس مسؤولية المديونية العامة وعجز الموازنة.

ومن المتوقع أن تشهد السراي الحكومية وساحة مجلس النواب العديد من التحركات المطالبة وأن يكون هناك تصعيد لكافة التحركات المطالبة في كافة المجالات. فهذا التطور، ولو كان غير منتظماً فقد يتصاعد ويهبط وهو دليل على أن سياسات الأحزاب بأجملها لا تخدم مصلحة العمال والفقراء وأن قيادة هذه الأحزاب تحاول أن تتهرب من الضغط الذي تشعر به ويمارس عليها من قبل التحرك النقابي.

فإن تحركات كهذه يجب أن تتكثف وتنظم بالتنسيق بين النقابات وبالمشاركة من قبل جماهيرها والعمال الممثلين بها لأقصى تعبئة ممكنة كخطوات أولى لبناء حركة عمالية موحدة ضد السياسة النيوليبرالية التي تقسم الطبقة العاملة لتفقيرها دون أن تقاوم كطبقة موحدة، وتلجأ للحروب والفتن الداخلية من أجل مصالحها وبدافع الربح الخاص. وعندما يهدد اقتصادها بأزمة أو خطر الإنهيار تحاول أن تجبر الطبقة العاملة على دفع الثمن كما يحصل في الولايات المتحدة وأوروبا اليوم.

اللجنة لأهمية العمال تدعم التحركات النقابية من أجل بناء حركة عمالية جماهيرية حول برنامج عمالي بديل يتحدى الرأسمالية ويكون تنظيم سياسي اشتراكي يسعى لتلبية الحاجات العامة بدلاً من المصالح الخاصة، وتطوير الخدمات، مما يتيح فرص عمل جديدة، وتوحيد النقابات وتشكيل أقوى قوة ضغط ممكنة، ورفع شعارات ضد استمرارية غلاء الأسعار وتمويل حكومي من أجل تطوير المؤسسات الاجتماعية والشركات الحكومية مثل مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسات التعليم الرسمي والطبابة العمومية. فإن تطوير القطاع العام، بقيادة لجان ممثلة للشعب ومراقبة منه، يؤمن لنا فوائد الصناعة والزراعة والخدمات بدلاً من أن تذهب كأرباح لحساب الجيب الخاصة. الحركة العمالية هي القوة الوحيدة القادرة على أن تناضل جنب العمال الفلسطينيين لتحسين أوضاعهم ولحسب حق العمل والانتساب إلى النقابات والأحزاب، وعلى تنظيم العمال الأجانب لحمايةهم من التمييز وتحسين ظروف عملهم كتحديد ساعات العمل، الخ...

- لتمويل المؤسسات العمومية ولتأمين الشركات الكبرى
- لبناء بديل عمالي سياسي يوحد الشعب العامل ضد الفقر والحروب
- من أجل الاشتراكية

يأتي عيد العمال هذه السنة في فترة ما قبل الانتخابات النيابية التي هي بالحقبة تقاسم السلطة بين الطبقة السياسية الحاكمة. فمن الواضح أن الأحزاب والمرشحون بأجمعهم لديهم برامج متشابهة بتمثيلها لأرباب العمل بدلاً من العمال. ففي مناسبة كأول من أيار:

ما زال الوضع المعيشي يتدهور تحت هيمنة معظم الطبقة السياسية الحالية وماقيات القطاع الخاص في لبنان. فاليوم 75% من القوى العاملة المحلية لا تشملهم أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية و40% من الأجراء غير نظاميين ولا تطبق عليهم قوانين العمل والأجور والضمان. 45% من الناشطين اقتصادياً لا توجد لهم وظائف في لبنان و35% من اللبنانيين العاملين اضطروا إلى الهجرة بحثاً عن فرص العمل. 60 مليار دولار هو حجم دين الدولة الفعلي وهو الأعلى على المستوى العالمي قياساً إلى الناتج المحلي. 90% من الضرائب والرسوم تُستخدم في تمويل الفوائد التي يستفيد منها الأثرياء. التقنين ما زال 8 ساعات في اليوم بعد 15 سنة من إطلاق مشروع إعادة تأهيل قطاع الكهرباء وإنفاق مليارات الدولارات على التجهيز والدعم. 70% من اللبنانيين لا يستفيدون من خدمات الاتصالات بسبب كلفتها التي هي من أعلى الأكاليف عالمياً على الرغم من خفضها أخيراً. 50% من سعر صفيحة البنزين هي رسوم وضرائب تجبيها الحكومة بينما لا توظف أي قرش في إنشاء نظام مقبول للنقل العام.

ولا عجب أن الأشهر الماضية شهدت تحركات نقابية في لبنان ولا شك أن الأشهر القادمة ستشهد تحركات إضافية ومن المحتمل أن تكون موسعة ومصعدة بشدة نتيجة الوضع الأسوأ الآن وحتى قبل أن يتأثر البلد بالأزمة العالمية التي لا شك من أن لبنان سيتأثر بها. فبعد أن أعلنت رابطة الأساتذة أنها متجهة نحو إتخاذ مواقف تصعيدية قد تصل إلى الإضراب العام المفتوح بالتزامن مع خطوات تصعيدية أخرى في حال لم تنال، وأنها قد تنسق مع أساتذة الجامعات والموظفين في القطاع العام في تحركات مستقبلية منها مقاطعة الانتخابات، أقر مجلس الوزراء أخيراً بإعادة فتح أبواب المستشفيات والبدء باستقبال المرضى المنتسبين إلى تعاونية موظفي الدولة.

ولكن هذا ليس إلا محاولة لتفيس احتقان الروابط التعليمية لأن الأزمة ما زالت مستمرة والعودة لم تنفذ بكاملها بعد. كما أن أزمة

- لرفض الخصخصة والعمل على تطوير القطاع العام
- تكثيف التحركات بوجه النيوليبرالية للنضال من أجل برنامج عمالي
- لتصعيد التحركات العمالية ولتوحيد المطالب

اللجنة لأهمية العمال (CWI) هي منظمة عالمية ماركسية تروتسكية منظمة في 35 بلد و تناضل لانتهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية الدولية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديموقراطي عالمي. انضموا إلينا